

الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

بالطرف وهذا مالا يقول به أحد لأنه لا دليل عليه وإن قلتم إنه نصب العامل فقد صح قولنا إن العامل يتعداه إلى ما بعده ويبطل عمله .

وأما اعتراضهم على الوجه الثاني قولهم إن بك مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد بخلاف قولك في الدار إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد فباطل أيضا وذلك لأنه لو كان عاملا لما وقع الفرق بينهما في هذا المعنى ألا ترى أن قولك ضارب زيد لا يفيد وسار زيد يفيد ومع هذا فكل منهما عامل كالآخر فكذلك كان ينبغي أن يكون هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم إن الأصل في قولك أمامك زيد وفي الدار عمرو حل أمامك زيد وحل في الدار عمرو فحذف الفعل واكتفى بالطرف منه قلنا لا نسلم أن التقدير في الفعل التقديم بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير وتقديم الطرف لا يدل على تقديم الفعل لأن الطرف معمول الفعل والفعل هو الخبر وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل في الخبر التقديم ولأن المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأ بتقديمه ألا ترى أنك تقول عمرا زيد ضارب ولا يدل ذلك على أن الأصل في الخبر التقديم وإن كان يجوز تقديمه على معمول فكذلك هاهنا والذي يدل على أن الفعل هاهنا في تقدير التأخير والاسم في تقدير التقديم مسألان أحدهما أنك تقول في داره زيد ولو كان كما زعمتم لأدى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر وذلك لا يجوز والثانية أنا أجمعنا على أنه إذا قال في داره زيد قائم فإن زيدا لا يرتفع بالطرف وإنما يرتفع عندكم بقائم وعندنا يرتفع بالابتداء ولو كان مقدما على زيد لوجب أن لا يلغى .

وأما قولهم إن الفعل غير مطلوب قلنا لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدر لأدى ذلك إلى أن يبقى الطرف منصوبا بغير ناصب وذلك لا يجوز وسنبين فساد ذلك في موضعه